الأستاذ غسان السيد أحمد محافظ القنيطرة في حوار خاص: نعمل على تنمية المحافظة صناعياً وزراعياً وخدميّاً

NINAR PRESS
نيـنار بـرس
نضيء الحقيقة

العـدد 33 ـ الأحـــد 14 حزيـران «يـونيـــو» 2026

www.ninarpress.net

NINAR PRESS نيـنار بـرس
لإعلاناتكم
+963 958 677 164
+963 994 638 179
«أبو خالد الخابوري»

طـرطـوس تعـلن انطـلاق موسـمهـا السـيـاحي 2026

التطبيل أزمة انتماء تفسّر كثرة التكويع في مجتمعاتنا
5

ضعف الاستثمار مرتبط بالسياسة الديمقراطية
9

في الشرق السوري... من استعادة الموارد إلى إعادة اختراع الدولة

الافتتاحية

متى تُفتح طاقة العيش المريح؟

أسامة آغي

التظاهرات والاعتصامات السلمية في سوريا هي في جوهرها ليست موجهة ضد العهد الجديد، لأنها تستند إلى مطالب محقّة للغالبية الساحقة من السوريين الذين ترزح نسبة 80% منهم تحت خط الفقر.

التظاهرات والاعتصامات هي جرس إنذار للفت انتباه القيادة السياسية برئاسة الرئيس أحمد الشرع إلى ضرورة وضع حال الاقتصاد السوري على طاولة النقاش الوطني، وهي لا تهدف إلى زعزعة الاستقرار السياسي في البلاد كما تشيع قوى الثورة المضادة، بل تريد للاستقرار السياسي أن يتعمّق ويتسع على قاعدة بناء دولة المواطنة والحريات.

وكي لا تدخل الأمور في تأويلات باطلة غايتها هدم تحرر البلاد من قبضة الاستبداد الأسدي المريع، ينبغي القول بشفافية، إن العهد الجديد ورث قيادة بلد مدمر اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وقبل كل ذلك ورث حكم طبقات شعبية منهكة تطارد لقمة العيش.

هذه الحال الملموسة تحتاج بالضرورة إلى نقاش وطني أشمل وأوسع من أي تصريح لأي مسؤول حكومي، بمعنى آخر، البلاد لا يمكنها الخروج من مأزقها الاقتصادي الذي يتعمّق بسبب ظروف، منها داخلية ومنها دولية دون مشاركة السوريين في صنع استراتيجية مستقبل بلادهم.

إن النقاش الوطني يحتاج إلى إحدى حالتين:

- إما وجود برلمان وطني يعكس في بنيته تمثيل غالبية فئات المجتمع السوري بتلويناتها المختلفة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.
- أو يحتاج إلى عقد مؤتمر وطني شامل يحضره ممثلون عن أطياف المجتمع السوري السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وجود برلمان تأخرت انطلاقته يعني بصراحة غياب مؤسسة تراقب عمل الحكومة وإداراتها، وتصوّب عملية اختيار أعضائها على قاعدة الخبرة والكفاءة والنزاهة قبل كل شيء آخر. كما يعني غياب مناقشة استراتيجيات العمل الحكومي ومدى القدرة على تلبية حاجات الشعب السوري المعيشية وغير المعيشية.

وجود مؤسسة تشريعية تمثّل السوريين بات أكثر من ضرورة مع تفاقم سوء الوضع المعيشي لغالبية السوريين، لأن هذه المؤسسة هي من سيرسم مسار الحياة الاقتصادية السورية وآفاق تطورها، واتجاهاته.

وجود هذه المؤسسة التشريعية يسرّع من انطلاقة حياة سياسية وحزبية سليمة تحت ظل قانون ينظمها، لا تزال البلاد بحاجة إليه. كما أنه يفتح الباب أمام كل القوى السياسية الوطنية المختلفة في رؤاها وبرامجها لكي تشعر أنها قوى تعبّر عن رؤيتها الوطنية والسياسية في كل قضايا الشعب السوري.

إن الاعتصامات والمظاهرات المطلبية هي حق إنساني تصونه مبادئ حقوق الإنسان التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة، وإن من الإنصاف القول إن الحكومة السورية عبر جهازها الأمني تعمل على حماية حق التظاهر العام، وهذا يزعج قوى معادية لدولة المواطنة، إذ تقوم بافتعال صدامات مع متظاهري المطالب المعيشية.

السوريون يريدون وضع سياسة اقتصادية عادلة ترتكز على مبدأ تناسب الأجور مع أسعار السلع. إنها الضرورة المطلوبة.

من هزيمة داعش إلى استقرار لبنان

هل يقترب الشرق الأوسط من تحالفه الحاسم؟

يعلمنا التاريخ أن التحديات الكبرى لا تهزمها الدول منفردة، مهما بلغت قوتها العسكرية أو الاقتصادية. فعندما يواجه العالم خطراً يتجاوز حدود دولة واحدة، تصبح التحالفات الواسعة ضرورة وليست خياراً. ومن الحرب العالمية الثانية إلى تحرير الكويت، ومن مواجهة داعش إلى أزمات أخرى، كان العامل المشترك دائماً هو توحيد الجهود السياسية والعسكرية حول هدف واضح.

وقبل الحديث عن التحالفات الدولية وتجارب التاريخ، لا بد من الإشارة إلى أن استقرار لبنان لا يمثل قضية لبنانية داخلية فحسب، بل يشكل مصلحة استراتيجية مباشرة لسوريا أيضاً. فالبلدان يرتبطان بحدود طويلة ومصالح اقتصادية واجتماعية وأمنية متشابكة، وأي اضطراب كبير في لبنان ينعكس تلقائياً على سوريا، كما أن أي استقرار لبناني يفتح آفاقاً أوسع للتعاون والتنمية وإعادة الإعمار في المنطقة. ومن هذا المنطلق، يرى بعض المراقبين أن أي دور سوري محتمل يهدف إلى دعم استقرار لبنان وتعزيز سلطة الدولة ومؤسساتها لا ينبغي النظر إليه باعتباره تدخلاً في الشأن اللبناني، بل باعتباره جزءاً من معادلة أمنية ومصلحية مشتركة تخدم البلدين معاً.

في أربعينيات القرن الماضي، تشكل تحالف دولي واسع لمواجهة ألمانيا النازية، وانتهى بانتصار الحلفاء عام 1945. وبعد ذلك بنحو نصف قرن، قادت الولايات المتحدة تحالفاً ضم أكثر من ثلاثين دولة لتحرير الكويت عام 1991. وفي عام 2014، اجتمعت عشرات الدول في تحالف دولي لمواجهة تنظيم داعش بعد تمدده في سوريا والعراق. وفي كل هذه الحالات كان الدرس واحداً: عندما يكون التهديد عابراً للحدود، تكون المواجهة الجماعية أكثر فاعلية من الجهود الفردية.

اليوم يعود هذا المنطق إلى الواجهة مع الحديث المتداول عن تصريحات للرئيس الأمريكي دونالد ترامب تشير إلى إمكانية اضطلاع سوريا بقيادة الرئيس أحمد الشرع بدور أكبر في مواجهة حزب الله. وبغض النظر عن تحول هذه التصريحات إلى سياسة رسمية، فإنها تعكس نقاشاً متزايداً حول مستقبل النفوذ الإيراني في المنطقة ودور التنظيمات المسلحة خارج إطار الدول.

فعلى مدى عقود، شكل حزب الله أحد أهم أدوات النفوذ الإيراني في المشرق العربي. ومع اندلاع الحرب السورية، انتقل الحزب من الساحة اللبنانية إلى المشاركة المباشرة في الصراع السوري، ما جعله لاعباً إقليمياً أكثر منه قوة لبنانية محلية. ويرى منتقدوه أن هذا التدخل أسهم في تعقيد الأزمة السورية وربط لبنان بصورة أكبر بصراعات المنطقة.

كما يعتقد هؤلاء المنتقدون أن المشكلة لا تقتصر على السلاح أو التدخل العسكري، بل تشمل أيضاً رؤية أيديولوجية تتجاوز مفهوم الدولة الوطنية وتربط القرار السياسي والعسكري بمشروع إقليمي أوسع. ومن وجهة نظرهم، فإن المنطقة دفعت ثمناً باهظاً بسبب الصراعات العقائدية التي استنزفت الموارد وأعاقت التنمية والاستقرار.

وفي المقابل، تشهد المنطقة تحولات عميقة. فالكثير من دول الشرق الأوسط بات يركز على التنمية والاستثمار وإعادة بناء الاقتصادات، بينما تتطلع الأجيال الجديدة إلى فرص العمل والتعليم والتكنولوجيا أكثر من تطلعها إلى الصراعات المفتوحة والشعارات السياسية التقليدية.

من هنا يرى بعض المراقبين أن أي تحالف إقليمي أو دولي محتمل في المستقبل لن يكون هدفه خوض حرب جديدة بقدر ما سيكون جزءاً من مشروع أوسع لتعزيز سلطة الدول الوطنية وحصر السلاح بيد المؤسسات الرسمية، وإنهاء مرحلة النفوذ المسلح العابر للحدود.

لقد أثبت التاريخ أن التحالفات الكبرى كانت دائماً طريقاً لحسم التحديات الكبرى. أما الحلم الذي تتطلع إليه شعوب الشرق الأوسط اليوم، فهو أن تطوى صفحة الصراعات أخيراً، لتبدأ مرحلة جديدة عنوانها الدولة والاستقرار والتنمية.

صفوان جمّو

سوريا ومصر وإعادة بناء التوازن العربي
بين التحفظات الأمنية ومنطق المصالح الاستراتيجية

أحمد اللبان | صحفي وباحث في الشؤون السياسية الدولية

تشهد العلاقات السورية المصرية مرحلة إعادة تموضع دقيقة داخل سياق إقليمي واسع يعاد تشكيله من جديد، حيث لم تعد العلاقات بين الدول تُدار فقط بمنطق التحالفات التقليدية، بل وفق حسابات أكثر تعقيداً ترتبط بالأمن القومي، وتوازنات الردع، والفراغات الجيوسياسية الناشئة في المشرق العربي، وفي هذا الإطار، تتعامل القاهرة مع الملف السوري بمقاربة "الحياد الحذر"، وهي مقاربة تعكس تراكمات تاريخية مرتبطة بتجارب مصر مع الإسلام السياسي، إضافة إلى مخاوف مؤسسات الدولة من أي تحولات إقليمية غير مكتملة قد تنعكس على الداخل المصري أو على بيئته الأمنية الإقليمية.

غير أن هذا الحذر، رغم وجاهته من زاوية الأمن القومي، يفتح الباب أمام سؤال استراتيجي أعمق: هل يمكن للسياسات الاحترازية وحدها أن تدير مرحلة إعادة تشكيل الشرق الأوسط؟ أم أن منطق المصالح المشتركة يفرض نفسه تدريجياً كخيار أكثر واقعية واستدامة؟

في هذا السياق يمكن قراءة المشهد عبر سيناريوهين رئيسيين، السيناريو الأول يقوم على فرضية أن التحفظ المصري تجاه دمشق مرتبط أساساً بالخلفية السياسية والأيديولوجية للمرحلة السورية الجديدة، وهي خلفية تُقرأ في القاهرة من خلال ذاكرة طويلة من المواجهة مع جماعات الإسلام السياسي هذا التصور، رغم أنه مفهوم من منظور أمني داخلي، إلا أنه يتجاهل التحول البنيوي في سلوك الدولة السورية نفسها.

والتجارب التاريخية تشير إلى أن القوى التي تصل إلى السلطة غالباً ما تخضع لمنطق الدولة ومقتضياتها أكثر مما تخضع لمنطلقاتها الأيديولوجية السابقة، ومن هذا المنظور تبدو الإدارة السورية الجديدة أقرب إلى الواقعية السياسية التي باتت تركز على إعادة بناء المؤسسات واستعادة الاستقرار وإدارة المصالح الوطنية أكثر من تبني مشاريع أيديولوجية عابرة للحدود، وبالتالي فإن استمرار التعامل مع سوريا من زاوية "التحفظ المسبق" قد يؤدي إلى تفويت فرصة استراتيجية للطرفين في محيطهما العربي بطريقة منظمة ومضبوطة.

أما السيناريو الثاني فيرتبط بالبُعد الإقليمي الأوسع، حيث لا يمكن فصل مسار العلاقات السورية المصرية عن محاولات إعادة تشكيل ميزان القوى في المشرق، بما في ذلك الأدوار الإسرائيلية والأميركية في هندسة البيئة الأمنية للمنطقة، في هذا السياق، يصبح أي تقارب عربي–سوري–مصري عاملاً مقلقاً للقوى التي تفضل استمرار حالة السيولة الاستراتيجية في المنطقة، وهو ما يفسر حساسية بعض الأطراف تجاه أي مسار يؤدي إلى إعادة تشكل محور عربي متماسك، ومع ذلك، فإن هذه الحساسية نفسها تعكس أهمية هذا التقارب، لا خطورته فقط.

من منظور المصالح السورية المباشرة، فإن العلاقة مع مصر ليست خياراً ثانوياً، بل هي ركيزة في مشروع إعادة تموضع الدولة السورية داخل النظام العربي الإسلامي، فمصر تمثل الثقل السكاني والمؤسساتي الأكبر في العالم العربي، بينما تمثل سوريا العقدة الجغرافية التي تربط المشرق بتركيا وشرق المتوسط والخليج، وعندما تنفصل هذه الجغرافيا السياسية عن بعضها، يتسع الفراغ الاستراتيجي في المنطقة، أما عندما تتقارب، فإنها تنتج قدرة أعلى على ضبط التوازن الإقليمي ومنع الانزلاق نحو الفوضى.

ومن زاوية اقتصادية مباشرة، فإن أي تقارب سوري مصري قابل للتحول إلى منصة تعاون إقليمي واسعة، إذ تشير تقديرات نمطية في دراسات الربط الإقليمي إلى أن تفعيل ممر لوجستي بين الموانئ المصرية والسورية عبر شرق المتوسط، وربطه بالأسواق الخليجية والأناضولية، يمكن أن يرفع حجم التبادل التجاري غير المباشر في المشرق بنسبة قد تتراوح بين 20% و35% خلال خمس سنوات، عبر تقليل كلفة النقل، وتوسيع مسارات الترانزيت، وإعادة تشغيل خطوط الطاقة الإقليمية مستقبلاً، كما يمكن أن يشكل التعاون في قطاعات إعادة الإعمار والطاقة والبنية التحتية مجالاً اقتصادياً مشتركاً يتجاوز منطق التبادل الثنائي إلى منطق التكامل الإقليمي.

تاريخياً، لم تكن العلاقات السورية المصرية مجرد علاقات دبلوماسية، بل شكلت في لحظات مفصلية من تاريخ المنطقة محوراً مركزياً لإعادة تعريف التوازن العربي، كما في تجربة الوحدة بين البلدين في أواخر الخمسينيات، أو في التنسيق الاستراتيجي خلال حرب أكتوبر 1973.

وفي المحصلة، يمكن القول إن العلاقة بين القاهرة ودمشق لم تعد ترفاً سياسياً أو خياراً دبلوماسياً قابلاً للتأجيل، بل أصبحت جزءاً من معادلة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، فإما أن يتم تنظيم هذا التقارب ضمن رؤية عربية واعية، أو يُترك ليتشكل تحت ضغط الفراغات الإقليمية وموازين القوى الخارجية، والخلاصة الحاسمة هنا التي أريد أن أطرحها هي أن مستقبل التوازن العربي خلال العقد القادم لن يُرسم من خلال قوة دولة واحدة، بل من خلال قدرة الدول المحورية، وفي مقدمتها مصر وسوريا، على تحويل الجغرافيا من عامل فصل إلى عامل وصل، ومن مصدر صراع إلى بنية استقرار.

في الشرق السوري... من استعادة الموارد إلى إعادة اختراع الدولة «2»

اختبار الدولة لا اختبار الموارد

في الشرق السوري لا يُختبر مستقبل إقليم بعينه، بل يُختبر شكل الدولة السورية نفسها خلال العقود القادمة. فعلى امتداد مساحة تقارب 40% من الجغرافيا السورية، وفي إقليم يحتضن الجزء الأكبر من موارد النفط والغاز والمياه والزراعة والثروة الحيوانية، لا تبدو المنطقة الشرقية مجرد مساحة إنتاج، بل أحد أهم الاختبارات المستقبلية لقدرة الدولة على إدارة التنوع والثروة والتنمية في آن واحد.

وحين يُعاد دمج الشـرق ضمن الإطار المؤسسي للدولة، لا تُسـتعاد الحقول والسـدود فقط، بل تُستعاد فرصة نادرة: فرصة لإعادة تصميم الدولة نفسها. فالسؤال لم يعد: كيف نُعيد تشغيل الموارد؟ بل: كيف نمنع إعادة إنتاج النموذج الذي قاد إلى الأزمة أصلاً؟ هل تسـتطيع الدولـة أن تعـود إلى الشـرق بطريقـة مختلفة عن تلك التي غادرت بها؟

هذا هو السؤال الذي يحكم هذا المقال.

استعادة الشرق اختبار للدولة... لا اختبار للموارد

الخطر الحقيقي ليس في فشل تشغيل الحقول، بل في نجاح تشغيلها ضمن نموذج الحوكمة القديم نفسه: مركـز يقرّر، أطـراف تنفّذ، موارد تُسـتخرج، ومجتمعات تُهمَّش.

الشرق يمكن أن يتحول إلى أحد احتمالين:

نسخة موسّعة من النموذج المركزي القديم

أو مختبـر لنمـوذج جديد يعيـد تعريف علاقـة الدولة بالأقاليم المنتجة

الاختبـار هنـا ليـس اقتصاديـاً فقـط، بـل سياسـياً ومؤسسياً، والتنمية ليست نتيجة للاستقرار فقط، بل شرط من شروطه

فـي الأدبيات التقليديـة، يُقال إن التنميـة تحتاج إلى اسـتقرار سياسـي. لكن في الشرق السـوري، المعادلة معكوسة:

الاسـتقرار نفسه لن يكون ممكناً ما لم يشعر الناس أن التنمية عادلة وشاملة، فالشرق اليوم:

متعدد الهويات والإثنيات

مثقل بذاكرة الحرب والتهجير

يعيش تفاوتاً حاداً في الفرص

ويضم كتلة بشرية شابة تعاني من البطالة والهجرة

هذه الكتلة البشـرية ليست "تفصيلاً"، بل هي مفتاح العقد الاجتماعي الجديد، ولا يمكن بناء اسـتقرار طويل الأمد دون دمج الشـباب فـي دورة اقتصادية واضحة، لا في اقتصاد موازٍ أو اقتصاد انتظار.

حوكمة متعددةُ المسـتويات بدل مركزيـة تُعيد إنتاج الأزمة

إدارة الشـرق بمنطق "اسـتعادة السيطرة" فقط تعني عملياً إعادة إنتاج أسـباب التوتـر، البديل ليس تفكيك الدولة، بل إعادة هندسة مستويات الحوكمة:

مسـتوى محلي: مجالـس ذات تمثيل فعلي وصلاحيات واضحة في الخدمات والتخطيط والإنفاق المحلي.

مسـتوى إقليمي شرقي: إطار تنسـيقي يربط دير الزور والرقة والحسكة في رؤية واحدة للطاقة والزراعة والنقل.

مستوى وطني: دولة مركزية تحتفظ بوظائف السيادة، لكنها تعمل كشريك في إدارة الإقليم، لا كوصيّ عليه.

«هذا النموذج لا يقوم على تفكيك الدولة، بل على توزيع أكثر كفاءة للمسؤوليات والصلاحيات».

أدوات عملية لإعادة بناء الثقة ومنع إضاعة الفرصة

لا تنجح أي رؤية للشرق من دون أدوات تنفيذية واضحة، أهمها:

صناديق تنمية محلية مرتبطة مباشرة بعائدات الشرق تُدار بشـراكة بيـن الدولة والمجالـس المحلية والقطاع الخاص، مع شفافية كاملة.

موازنـات تشـاركية يشـارك المواطنـون فـي تحديـد أولويات الإنفاق، عبر منصات رقمية واجتماعات عامة.

برامج نزع السـلاح وإعادة الإدمـاج تربط ملف المقاتلين السابقين بمشاريع إنتاجية، لا بوعود مؤقتة.

آليات ضمان مخاطر للاستثمار صندوق وطني – إقليمي يشـارك في تحمل جزء من مخاطر الاسـتثمار، لتشجيع رأس المال المحلي والخارجي.

هـذه الأدوات ليسـت تقنيـة فقط، بل سياسـية لأنها تعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

تحويل الموارد إلى مؤسسـات – الدرس المقارن الذي لا يمكن تجاهله

لقـد أظهرت تجـارب دول عديـدة أن الثـروة الطبيعية تصبح عبئـاً عندما تُـدار بمنطق الريع، وتتحول إلى فرصة عندما تُستثمر في بنـاء المؤسسـات والبنيـة التحتيـة ورأس المـال البشري.

السؤال لم يعد: كيف نُعيد تشغيل الموارد؟ بل: كيف نمنع إعادة إنتاج النموذج الذي قاد إلى الأزمة أصلاً؟

مرعي الرمضان

الـدول التي نجحت لـم تكـن الأغنـى بالمـوارد، بل الأكثر قدرة على:

تحويـل العائدات إلـى اسـتثمارات طويلة الأمد

بنـاء مؤسسـات رقابية وإدارية مستقلة

خلق بيئة أعمال تستقطب رأس المال

ربط التنمية بالعدالة الاجتماعية لا بالزبائنية

وهـذا هـو جوهـر التحدي السـوري: المسـألة ليسـت اسـتخراج النفـط، بـل اسـتخراج نموذج جديـد للحكم والتنمية.

من قضية شـرق سوريا إلى سؤال نموذج سوريا، القيمة الحقيقية للشـرق لا تكمن في مـوارده فقط، بل في أنه حالة اختبار للدولة السورية:

هل تستطيع الدولة أن تدير إقليماً متعدد الهويات؟

هل تستطيع أن تربط الثروة بالتنمية لا بالريع؟

هل تسـتطيع أن تبني عقداً اجتماعياً جديداً يقوم على الشراكة لا على المركزية؟

إذا نجحت سـوريا في الشـرق، يمكن لهـذا النموذج أن يمتد إلى الجنوب والساحل والمدن الكبرى.

وإذا فشـلت، سـتكون الرسـالة واضحـة: اسـتعدنا الجغرافيـا... لكننـا لـم نسـتعد القـدرة علـى إدارة المستقبل.. الاختبار الحقيقي يبدأ الآن.

الشـرق السـوري ليس ملفاً تنموياً فقـط، ولا ملفاً أمنياً فقط، إنه مرآة تُظهر ما إذا كانت سـوريا قادرة على بناء نموذج جديد لإدارة الثروة والسلطة والتنمية.

السؤال الذي يجب أن يقود النقاش ليس «كم نملك من النفط والقمح»؟ بل: هل تستطيع سوريا أن تصبح دولة مختلفة عن تلك التي فقدت الشرق قبل سنوات؟

فالاختبار الحقيقي في الشـرق ليس ما إذا كانت الدولة قادرة على اسـتعادة مواردها، بل ما إذا كانت قادرة على إعادة اختراع نفسها.

حجوزات سياحية مغلقة فترة عيد الأضحى.. أبرز مؤشرات انتعاش الموسم السياحي الحالي

طرطوس تعلن انطلاق موسمها السياحي 2026

«نينار برس»
نورس علي محمد:

كثيرةٌ هـي العائـلات والأفراد المصطافين ومن أبناء المحافظة الذين قضوا فترة عيد الأضحى يتنقلـون بيـن منطقـة جبلية وأخـرى وبيـن مدينـة وأخـرى وبيـن كورنيـش بحـري ونهـر جبلـي تنزها وبحثاً عن شـواغر في الفعاليات السـياحية التي غصت بالمرتادين، وهذا كان من أهم مؤشرات انتعاش الموسم السـياحي الحالي الـذي يمكن البناء عليه فـي محافظة عرفت بغناها واكتنازها السياحي.

وعليه أطلقت محافظة طرطوس منـذ عـدة أيـام ضمـن سـاحة المهرجانـات علـى الكورنيـش البحري فـي المدينـة فعاليات الموسـم السـياحي 2026، بمشـاركة رئيـس الجمهوريـة السـيد «أحمد الشـرع» وحضور رسـمي مـن المعنييـن بالواقع السـياحي وشـعبي مبتهـج بهـذه الخطـوة الإيجابيـة علـى الصعيديـن الاجتماعـي والاقتصادي.

حيـث أوضـح وزيـر السـياحة «مـازن الصالحاني» في تصريح صحفي خلال الانطلاق أن إطلاق الموسم السياحي في طرطوس يشـكل محطة مهمـة في إطار الجهـود المبذولـة لتنشـيط الحركة السياحية في المحافظة بشكل خاص والساحل السوري عمومـاً، معربـاً عن تطلعـه إلى تحقيق موسم سـياحي متميز يواكب مـا تتمتع بـه المنطقة من مقومات طبيعية وسـياحية متنوعة.

ونـوه «الصالحانـي» إلـى أن أبنـاء السـاحل السـوري يتميـزون بحسـن الضيافـة وكرم الاسـتقبال، وهي صفات تحظى بتقدير جميع السوريين وتسهم في تعزيز تجربة الزوار وتشـجيع السـياحة الداخليـة والخارجية.

وأضـاف: «نعمـل علـى توفيـر الظـروف المناسـبة لإنجـاح الموسـم السـياحي، ونتطلـع إلى اسـتقطاب أعداد كبيرة من الزوار خلال الفتـرة المقبلة، بما يسـهم فـي تنشـيط الحركـة الاقتصادية ودعم المجتمعات المحلية».

وأكـد محافظ طرطـوس «أحمد الشـامي» أن البدايـة كانت من الاسـتعدادات التـي انطلقـت منذ حوالي شـهرين تقريباً من خـلال دعـوة جميـع الفعاليات والمعنييـن والمهتميـن بتخديـم القطـاع السـياحي، لتوحيد الجهـود والوصول إلى نتائج جيدة بأقصر مدة ممكنة، حيث بدأت جميع الفرق بالعمل والقيـام بحمـلات النظافـة علـى طـول البلدات الشـاطئية والمواقع الشعبية، وإزالة جميع الإشـغالات المخالفـة وغيـر الحضارية التي تؤدي إلى تشوه بصـري علـى طـول الكورنيش البحـري، وكذلك تم ترميم إنارة الكورنيـش بشـكل كامل لأول مرة منذ إنارته للمرة الأولى.

وأضـاف: مـن خـلال قـراءة الموسم السـياحي المـاضي 2025 وفتـرة عيـد الأضحـى اشتشـرفنا الموسـم الحالـي ومـن أهـم المؤشـرات كانـت أن فتـرة عيـد الأضحـى أعطت مؤشـرات إيجـابية جـداً، وكانـت جميـع المنتجعـات والمطاعـم والمقـاصف والفنـادق محجوزة بالـكامل علـى مـدار أسـبوع كامـل، مـا دفعـنا لتكثيـف الجهـود ونشـر مـا تم إنجـازه للموسـم الحالـي ودعـوة المصطافيـن والسـياح والمتنزهين من خلال إعلان إطلاق فعاليات الموسـم السياحي للعام 2026.

فـي حيـن أن رئيـس مجلـس مدينـة طرطـوس المهنـدس «شـادي حليمة» أكـد أن إطلاق موسـم طرطـوس السـياحي يمثـل انطلاقة واعدة لموسـم يتوقـع أن يكـون مـن أبـرز المواسـم السـياحية التـي تشـهدها المحافظة، ولا سيما أنـه تزامـن مـع حضور السـيد الرئيس أحمد الشـرع وافتتاحه الرسمي للموسـم السياحي، ما يعكس الاهتمـام الذي تحظى به المحافظـة ودورها المتنامي علـى الخريطـة السـياحية السورية.

وأضـاف «حليمـة» أن مدينـة طرطـوس تتمتـع بمقومـات سـياحية متنوعـة تجمـع بين الشـواطئ الجميلـة والطبيعـة الخلابـة والبنيـة الخدميـة المتطـورة، إضافـة إلى ما تنعم به من أمن واستقرار، الأمر الذي يجعلهـا مـن أهـم الوجهـات السياحية في سورية.

ونـوه إلـى أن مجلـس المدينة بالتعـاون مع مختلـف الجهات المعنيـة، عمـل خـلال الفتـرة الماضيـة علـى تنفيـذ أعمـال التأهيـل والتجميل وتحسـين المرافـق العامـة والكورنيـش البحـري والسـاحات الحيويـة، بهـدف توفيـر بيئـة جاذبـة ومريحة للزوار والأهالي على حد سـواء، ما جعـل المدينة جاهزة لاسـتقبال الوافديـن خـلال الموسم الصيفي.

وشـدد علـى أملـه بأن يسـهم الموسـم السـياحي الحالي في تنشـيط الحركـة الاقتصاديـة والتجاريـة ودعـم مختلـف القطاعات المرتبطة بالسـياحة، وأن تكـون طرطـوس الوجهـة المفضلـة للـزوار الباحثيـن عن الاسـتجمام والاسـتمتاع بمـا تزخر بـه من مقومـات طبيعية وحضارية مميزة.

الجديـر بالذكـر أن انطـلاق الفعاليـات تخللها عرض برومو تعريفي عـن محافظة طرطوس اسـتعرض أبـرز المقومـات الطبيعيـة والسـياحية التـي تمتلكهـا المحافظة، إلى جانب عـروض الطيـران الشـراعي والألعـاب الناريـة والعـروض الراقصة للأطفال.

طوفان الفرات.. واستنفار وخيارات

في الواقع إن ما حدث في منطقة وادي الفرات في سورية ليس طوفانا إنما هو عودة نهر الفرات إلى حالته وميزاته ومستوى غزارته قبل ثلاثين سنة، وليس عدوانا أو استهانة أو مؤامرة من الجانب التركي.

ما حدث وما يحدث فعلاً في وادي الفرات هدّد بإنتاج وإيقاع كارثة وسبب بالفعل مشاكل وصعوبات وأحدث ضغوطاً وألغى أو أفسد خططاً، ما شكّل مناسبة وفرض أسباباً لدراسة الوقائع وتحديد وتوصيف ما حدث وتقييمه ومعرفة الأسباب بمختلف مصادرها بهدف معرفة الخيارات والحلول.

بدايةً، الأسباب الرئيسة لحدوث المشكلة التي وقعت في حوض الفرات هو السدود التي أنشأتها تركيا وقد واصلت تقليص كميات وحصص المياه التي ستمر عبر سورية وتخصيصها لملء تلك السدود ثم مصادفة امتلاء السدود مع مجيء سنة غزيرة الأمطار والثلوج ما أدى إلى امتلاء السدود ودفع تركيا لإطلاق كميات كبيرة من مياه الفرات عبر سرير النهر.

منذ ثلاثين سنة ترافق انخفاض غزارة الفرات وانخفاض منسوبه وانحسار مجراه في سورية، مع سوء تصرف واعتلال الرؤية والخطط المستقبلية بما يتعلق بنهر الفرات وحوضه وإن اجتماع كل هذه الأسباب نتج عنها هذه المشكلة التي نعايشها هذه الأيام فما هي الحلول؟

المقترحات:

أولاً: يجب التخاطب الرسمي بقوة ووضوح مع الجانب التركي ويجب التفاوض والاتفاق الدقيق والمضمون لتحديد حصة الدولة السورية من مياه نهر الفرات، والأفضل أن يكون هناك اتفاقية دولية أي باطّلاع وضمان الأمم المتحدة وذلك بهدف التزام الدولة التركية مهما تغيّرت حكوماتها بالمضمون وهذا سوف يكون سهلاً بعد الانتهاء من إنشاء تركية للسدود والانتهاء من ملئها.

ثانياً: يجب التصرف وإعداد الخطط وتنفيذ المشاريع والبرامج على أساس وقاعدة أن نهر الفرات هو نهر متوسط غزارته 850 متر مكعب/ثانية وهذه الغزارة قد تصل في ذروة المفيض إلى 3000 م مكعب/ثانية، وأكثر من ذلك يجب الاستعداد لأسوأ الاحتمالات وهي أن مجرى الفرات قد أقيمت عليه سدود ضخمة وخاصة في تركيا، وهذه السدود قد تتعرض إلى أضرار وأخطار إما بسبب حروب وهجمات عسكرية وإما بسبب هجمات إرهابية تخريبية، إضافة إلى أن المنطقة منطقة تصدعات تكتونية وزلازل وارتدادات، فيجب عدم استبعاد المخاطر المحتملة إضافة إلى المخاطر الاعتيادية نتيجة ثغرات فنية وإنشائية في جسم السد وبناءً على ذلك فيجب إبعاد المجمعات السكنية والمنشآت الصناعية الحساسة عن سرير النهر بشكل آمن.

ثالثاً: يجب التصرف بحصة الدولة السورية من مياه الفرات بشكل علمي متطور ومدروس ويجب تقنين كميات المياه واستخدامها وفق أفضل أساليب وطرق التوفير واعتماد أكبر الطرق جدوىً وإنتاجاً وأكثرها ملائمة لواقع المناخ والتربة والخبرات والمهارات البشرية.

رابعاً: نهر الفرات مرتكز وطني ومقدرات سيادية وهو على مستوى كامل سورية ويجب عدم حصر استثماره في محيطه أو حوضه بل يجب استثماره في كل نقطة في كامل مساحة سورية بما يناسب ويجدي توظيف مياه الفرات فيها وبالطبع هذه مسألة حساسة ويجب إدارتها بشكل وطني وعلمي وبوعي وإخلاص.

أنس الحراكي

التطبيل أزمة انتماء تفسّر كثرة التكويع في مجتمعاتنا

مقدام البربور

عندما تتغير الأنظمة أو تتبدل موازين القوى في العالم العربي، يلفت الانتباه العدد الكبير من الأشخاص الذين ينتقلون بسرعة من موقع سياسي إلى نقيضه. فالمؤيد المتحمس يصبح معارضاً شرساً، والمدافع عن السلطة يتحول إلى ناقد لها، وكأن المواقف السابقة لم تكن موجودة. وغالباً ما يُفسَّر ذلك بالانتهازية أو السعي وراء المصلحة، لكن هذا التفسير، رغم صحته الجزئية، لا يلامس الجذر الحقيقي للمشكلة.

المسألة في جوهرها تتعلق بطبيعة الانتماء السياسي ومعنى الدولة نفسه. ففي الدولة الحديثة يوجد تمييز واضح بين الدولة والنظام السياسي والحكومة. الدولة هي الكيان الدائم الذي يضم الأرض والمؤسسات والقانون والمجتمع، أما النظام السياسي فهو الطريقة التي تُدار بها هذه الدولة، بينما تمثل الحكومة الفريق الذي يتولى الإدارة لفترة محددة. لذلك يمكن أن تتغير الحكومات والرؤساء والأحزاب مرات عديدة دون أن يشعر المواطن بأن وطنه قد سقط أو أن الدولة قد انتهت.

أما في كثير من المجتمعات العربية، فما زال هذا التمييز ضعيفاً. فالدولة غالباً ما تُختزل في النظام، والنظام يُختزل في الحاكم أو الحزب أو الجماعة المهيمنة. ولهذا يصبح الولاء للسلطة مرادفاً للولاء للوطن، ويُنظر إلى معارضة النظام أحياناً على أنها معارضة للدولة نفسها. وعندما يحدث هذا الخلط، يتحول الانتماء من ارتباط بمؤسسات دائمة إلى ارتباط بأشخاص وقوى متغيرة.

من هنا يمكن فهم التطبيل السياسي بوصفه أزمة انتماء قبل أن يكون مجرد سلوك دعائي. فالمطبّل لا ينطلق عادة من ولاء لمجموعة من المبادئ أو القيم العامة، بل من ارتباط بمركز القوة القائم. إنه يربط موقفه بالمتحول لا بالثابت، بالسلطة لا بالدولة، بالحاكم لا بالمؤسسة. ولذلك فإن موقفه يبقى مستقراً ما دامت السلطة مستقرة، لكنه يصبح قابلاً للتغيير فور تغير موازين القوة.

ولهذا السبب لا يبدو التكويع حدثاً استثنائياً، بل نتيجة منطقية لمسار سابق. فمن ربط انتماءه بالسلطة سيجد نفسه مضطراً إلى إعادة تموضعه كلما تغيرت السلطة. أما من ربط انتماءه بالدولة والمجتمع والقانون، فسيكون أكثر قدرة على الحفاظ على موقفه حتى في أوقات التحولات الكبرى. فالفرق بين الحالتين ليس فرقاً في الذكاء أو المصلحة، بل في موضوع الولاء نفسه.

إن كثرة التكويع في مجتمعاتنا لا تعكس فقط ضعف الالتزام بالمبادئ، بل تكشف أيضاً هشاشة العلاقة بين المواطن والدولة. فحين تكون الدولة مجرد امتداد للحاكم، يصبح تبدل الولاءات أمراً عادياً. أما حين تصبح الدولة مؤسسة مستقلة عن الأشخاص، فإن تغيير الحكومات يتحول إلى ممارسة سياسية طبيعية، بينما يبقى الانتماء ثابتاً. ولذلك فإن مواجهة التطبيل لا تبدأ بإدانة المطبّلين، بل ببناء دولة يشعر المواطن أن ولاءه فيها موجّه إلى الوطن ومؤسساته، لا إلى من يشغل مقعد السلطة في لحظة معينة.

في مرحلة سورية الجديدة ما بعد التحولات الكبرى التي أعادت رسم المشهد السياسي، تتصاعد النقاشات حول شكل الدولة المقبلة، وحدود السلطة، ومستقبل التعددية السياسية.
وفي ظل جدل متزايد حول مسار المرحلة الانتقالية، التقت صحيفة نينار برس مع رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي السوري الدكتور صلاح وانلي، في حوار سياسي وحقوقي موسع تناول أبرز الملفات الحساسة في سوريا الجديدة، من مجلس الشعب والحكومة إلى الاقتصاد والعدالة الانتقالية ومستقبل الدولة.
ويأتي هذا الحوار في سياق مرحلة انتقالية دقيقة، ما تزال تبحث عن توازن بين إدارة الواقع وبناء مؤسسات قادرة على الاستقرار والتمثيل الحقيقي، وسط تداخل معقد بين الشرعية السياسية ومتطلبات الاقتصاد والمجتمع.

رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي السوري الدكتور صلاح وانلي لـ نينار برس :

دعم للمرحلة الانتقالية مع دعوة لإصلاحات سياسية واقتصادية أوسع

حوار: خالد المحمد

مجلس الشعب: اختبار الشرعية في مرحلة انتقالية مفتوحة:
يـرى الدكتـور صـلاح وانلي أن تشـكيل مجلس الشـعب في هـذه المرحلة يمثل خطوة ضرورية في ظرف استثنائي، لكنه ما يزال بحاجة إلى اسـتكمال بنيوي يعزز دوره التشريعي والرقابي.
يقـول: "فيمـا يخـص مجلـس الشـعب، أعتقـد أن الانتظار كان طويلاً لبدء أعماله، وهـو يتكوّن من جـزء معين وجزء منتخب محليـاً، لكنه غير مكتمـل من حيث البنود الأساسـية لتشـكيل مجلـس شـعب حقيقي."
ويضيـف: "نحـن فـي وضع اسـتثنائي وحـرج، ولذلك يجب دعم هذه المؤسسـة لتقوم بواجباتها أمام الشعب."
وبالعودة إلى التجربة البرلمانية السـورية في خمسـينيات القـرن الماضي، يشـير إلـى أن المؤسسـة التشـريعية كانـت أكثر رسـوخاً: "كان البرلمان السـوري في الخمسـينيات هيئة تشـريعية حقيقية تحظى باحترام داخلـي ودولي، بخلاف ما حدث في عهد النظام السـابق الذي حوّل المجلس إلى مؤسسة شكلية."
ويؤكـد أن المرحلـة الانتقاليـة يجـب أن تفضـي إلـى انتخابـات حـرة: "نأمـل أن تكـون هنـاك انتخابات حـرة ونزيهة في القريب العاجل لتشكيل برلمان يمثل كل السوريين."
وفـي تقييمه للواقـع الحالي، يشـير إلى محدوديـة الخبـرة لـدى بعـض الأعضاء: "عدد كبير منهم لا يملك الخبرة البرلمانية للقيام بواجباته أمام هذا الشعب."
ويحدد أولويات المرحلة التشريعية قائلاً: "الدسـتور يجـب أن يكـون فـي مقدمة أولويـات هذا المجلس، إلـى جانب الرقابة على أداء الحكومة، وقانون الأحزاب، وإعادة الإعمـار، وعـودة النازحيـن والمهجريـن، وملفات الشفافية والصندوق السيادي."

الحكومة الانتقالية: بين التكنوقراط وحدود التمثيل السياسي:
وحـول مشـاركة حزبـه فـي الحكومـة أو البرلمـان، يوضـح وانلـي أن المشـهد السياسـي ما يزال في طور التشـكل: "لا يوجـد أي تواصل مع الحكومـة الانتقالية بهذا الشأن، وبلا شـك ستتشكل حكومة تكنوقراطية، ونأمل أن تكون ديمقراطية."
ويضيـف: "نحن كحزب التجمـع الوطني الديمقراطي السـوري نقف مـع الحكومة الانتقاليـة للقيـام بواجباتها تجـاه هذا الشعب."

حصاد المرحلة الانتقالية: انفتاح سياسي وضغط اقتصادي متصاعد:
يـرى وانلـي أن المرحلـة الماضيـة حملت بعض المكاسب على المستوى السياسي والدبلوماسي:
"هناك إيجابيات كثيـرة، أبرزها الانفتاح وصفر مشـاكل، وإعادة العلاقات مع الدول الإقليمية والدولية، ورفع العقوبات، وفتح بـاب الحوار مـع دول كانت تعتبر سـابقاً خصوماً لسوريا."
ويضيـف: "هنـاك أيضـاً قدر مـن حرية الإعـلام، ونأمـل أن تتوسـع لتصبح قاعدة راسخة للشفافية."
لكـن فـي المقابـل، يضـع الاقتصـاد في صـدارة التحديـات: "الوضـع الاقتصادي سيء جداً، وهناك قرارات غير مدروسة في ملف الكهرباء والغاز والوقود."
ويطرح رؤية تقوم على التوازن بين السوق والرقابـة: "الاقتصاد المفتـوح جيد، لكنه يحتـاج إلـى مؤسسـات تضبط الأسـعار وتحمي المواطن."
العدالـة الانتقاليـة: شـرط الاسـتقرار المؤجل:
يـرى وانلـي أن العدالـة الانتقالية تمثل شـرطاً أساسـياً لأي اسـتقرار سياسـي: "يجـب أن تكـون هنـاك هيئـة عليـا للعدالـة الانتقالية، ومحاسـبة المجرمين، والاسـتعانة بخبـرات دوليـة فـي هـذا المجال."
ويؤكد ارتباط ذلك بحقوق الضحايا:"حتى يحصل أهلنا الذين قدمـوا الدماء وقضوا سنوات في السجون على حقوقهم."
وفـي تحذير واضح، يشـير إلى هشاشـة السـلم الأهلـي: "السـلم الأهلـي لا يزال مهـدداً، وهنـاك خطـاب طائفـي ينشـر بشكل صريح على وسائل الإعلام ومنصات التواصل."
ويضيـف: "يجـب تجريـم الطائفيـة والمناطقية والعرقية لإعـادة بناء الهوية السورية."

هوية الدولة وسقف المرحلة الانتقالية
يؤكـد وانلـي علـى الطبيعـة التعدديـة للمجتمع السوري: "سوريا دولة فسيفساء تضـم كل المكونـات، ويجـب أن يكـون الجميع شركاء في بنائها."
ويحدد سقف المرحلة الانتقالية بوضوح: "نـرى أن المرحلـة الانتقاليـة يجـب ألا تتجـاوز سـنتين إلـى سـنتين ونصـف، يليهـا انتخابـات رئاسـية وبرلمانية حرة ونزيهة."

الاقتصاد وإعادة بناء الثقة
يـرى وانلـي أن الاقتصـاد يشـكل حجـر الأسـاس للاسـتقرار: "الاقتصاد السوري يحتـاج إلـى تنظيـم حقيقـي، لأن فتـح السـوق دون ضوابـط يـؤدي إلـى فوضى سعرية."
ويضيـف: "يجـب أن تكـون هنـاك مؤسسـات قـادرة علـى حمايـة المواطن وضبط الأسعار."
ويختم: "لا استقرار دون ثقة، ولا استثمار دون استقرار سياسي وأمني واقتصادي."

سوريا عند مفترق الدولة

في خلاصة هذا الحوار، تتبلور رؤية سياسية تقوم على دعم المرحلة الانتقالية مع الدفع نحو إصلاحات أوسع، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتفعيل العدالة الانتقالية، وضبط المسار الاقتصادي والاجتماعي.
فبين مكاسب الانفتاح الخارجي وضغط الأزمات الداخلية، تقف سوريا أمام لحظة مفصلية لا تحتمل التأجيل، إما انتقال يُفضي إلى تأسيس فعلي للدولة، أو إدارة أزمة ممتدة تعيد إنتاج الأسئلة ذاتها بصيغ جديدة.
وفي النهاية، لا يبدو أن الرهان اليوم على الخطاب، بل على القدرة على صناعة التحول، تحولٌ يُقاس بالفعل قبل أن يُعلن بالكلمات.

الأستاذ غسان السيد أحمد محافظ القنيطرة لـ نينار برس :

نعمل على تنمية المحافظة صناعياً وزراعياً وخدميّاً ونشجّع نازحيها على العودة إليها

تنتمي محافظة القنيطرة على مستوى التنمية إلى قائمة المحافظات الأقل تنمية، فهذه المحافظة المهمشة تعاني من تبعات الاحتلال الإسرائيلي لبعض مناطقها، كما تعاني من الإهمال الحكومي لها رغم خصوبة تربتها وكمية الهطولات المطرية والثلجية الكبيرة عليها.

«نينار برس» استطلعت واقع حال محافظة القنيطرة عبر اللقاء مع محافظها الأستاذ غسان السيد أحمد القادم إليها من دير الزور.

حاوره: محمود حسن العساف

صعوبات إدارية تعانيها القنيطرة

يقول السيّد محافظ القنيطرة في إجابته على سؤالنا الأول:

حـول صعوبـات الإدارية وغير الإداريـة التي تواجـه عملنا في محافظة القنيطرة قبل كل شيء القنيطـرة تشـعر بالتهميـش نفـس وضع دير الزور بالنسـبة للصعوبـات الإداريـة فـإن القنيطـرة تقسـم قسـمين مخيمـات النـزوح وفيهـا قرابة 460 ألف نسـمة وباقي سـكان المحافظة هم في داخلها. هذا الأمر جعـل المحافظة مهمتها المكانية ليسـت واحدة بسـبب التداخـل مـع ريـف دمشـق ودمشـق ودرعـا وحمـص فـي هـذه المناطـق بلديـات تتبـع لمحافظـة القنيطـرة، هـذه الصعوبة تتمثل بأن المحافظة تمارس نشـاطها فـي المناطق التـي يتواجد فيهـا مواطنوها كذلك هناك مسـألة مهمة هي أن كثيراً من المديريات ليسـت مكتملة عدديـاً أي ملاك غالبية المديريات هو أقل من النصف خطط محافظتنا المستقبلية

وسـألنا سـيادة محافـظ القنيطرة عـن خطط محافظته المستقبلية بخصوص تطوير واقعها العام فأجاب:

الخطـة المسـتقبلية الأولـى تتمثـل بعودة سـكانها إليها، وهـذا يحتاج إلى خطة لإنشـاء وحـدات سـكنية يسـكنها أبناؤهـا المواطنـون العائـدون إلى المحافظة. خصوصاً مساكن للنازحين من أهلها في دمشـق وريف دمشق ودرعا.

الخطـة المسـتقبلية الثانيـة تتعلـق بتنميـة محافظـة القنيطـرة حيـث أن المحافظـة زراعيـة بشـقيها النباتـي والحيوانـي، للأسـف الثـروة الزراعيـة تعانـي مـن وضـع السـدود وصيانتها والموضوع الثاني هـو عدم وجـود مصانع أو معامـل ترتبـط بإنتاجهـا الزراعي، وهـذا يضطر فلاحيها إلـى بيع محاصيلهـم إلى تجار المحافظـات الأخـرى بـدون تصنيـع فتكـون فائدته بالحد الأدنى.

المحافظة تتجه لإنشـاء معامل كونسـروة ومعامـل التعليـب والتغليف وإنشـاء معامل ألبان وأجبـان لأنها سـتمنح اقتصاد المحافظة تكاملاً.

ويوجد فـي المحافظـة منطقة صناعيـة سـنقوم بتخديمهـا إضافـة إلـى مشـاريع الاكتفاء بالطاقة من خلال الاستفادة من الطاقة الشمسية ومحطة أيوبة ومحطة السويسة الواقعة غرب القنيطرة.

ويضيف سيادة المحافظ:

مجتمعيـاً مـن خططنـا المسـتقبلية هـو أن نشـرك المجتمع من خلال لجان الأحياء وتقويـة الوحـدات الإداريـة بحيـث تكـون هـذه الوحـدات قادرة أن تقدّم الخدمات والأمن ونقـدّم لها من الـكادر العددي مـن الآليـات والخبـرة الفنيـة والتدريب والتأهيل.

مشاريع سكنية لعودة النازحين

حـول واقـع حـال محافظـة القنيطـرة يوضـح محافظهـا الأستاذ غسان السيد أحمد:

القنيطـرة تجمعـات سـكنية، ونحن نريـد تعزيز صمود أهلنا في الداخـل وبقاءهم من خلال مشـاريع سـكنية، وأيضاً نريد أن نُرجع فئات من الناس الذين يعيشـون خـارج المحافظـة ليستقروا في محافظتهم

مضيفـاً: بمـا يخـصّ موضـوع الاقتصـاد لدينـا خطّـة عمـل مـع غرفـة التجـارة والصناعـة لتشـجيع الصناعـة والتجـارة، نريـد أن نضـع القنيطـرة على مسـارها الصحيـح، اليـوم القنيطـرة محافظة منسـية لأن الناس ترى فيها منطقة محتلة، والمسـتثمرون يخشـون مـن الاسـتثمار فيها، ولـدى الناس قناعة تقـول أن أهل المحافظة لا يريـدون العـودة إليها. ولكن الحقيقة غير ذلك ففيها عوامل تنمية كثيرة وكبيرة، وتستحق العمل عليها فهي بيئة خصبة جداً للاستثمار الزراعي، ويتوفر فيها يد عاملة.

تشابه المحافظات المهمشة

يقول الأسـتاذ غسـان السـيد أحمد محافظ القنيطرة:

محافظـة دير الزور تتشـابه مع محافظـة القنيطـرة مـن حيث مناطـق الريف أو مناطق النزوح، وهي مناطق تعاني من مشاكل كثيـرة. فريف دير الزور يشـبه ريف القنيطرة لأنه يعتمد على الزراعـة والرعـي، ولكـن الأمـور بدائيـة وتحتاج إلـى تطوير لم تتخذ أي إجراءات بشأنه.

ويوضح المحافظ:

عملت فـي دير الزور مدة سـنة ونصـف كمحافـظ لهـا، هـذا العمل أكسـبنا خبرة في تنمية المحافظات الهشّـة الضعيفة، حيث تذهب إمكاناتها لغيرها. إن عملنا في القنيطرة سـيتركز علـى تطويـر الزراعة وتشـجيع الصناعـة الخاصـة بالمنتجـات الزراعيـة بشـقيها النباتـي والحيواني، مما يسـمح بتنمية المحافظة وعودة سكانها إليها.

مضيفاً:

محافظـة القنيطـرة تفتقر إلى الخدمات مثل النظافة والصرف الصحي في مناطقها المختلفة، وكذلك تعاني من مشكلة مياه الشـرب، ومع ذلـك وضعنا لها خطـة أولية، ونحاول التشـبيك مـع المنظمـات الدوليـة، فلدى هـذه المنظمات أموال تسـاعد في حـل قضايـا كهـذه. لدينا مشـروع اسـتصلاح أراضـي بالتعاون مع وزارة الزراعة، كذلك نقـوم بتأهيـل مركـز التنمية الريفية يخدم عمل النساء.

إشكالية الاستقرار السوري في ظل الشروط الأمنية الإسرائيلية

تحولات سوريا العميقة وانعكاساتها على التوازنات والمعادلات الإقليمية الجديدة

دراسة في السيناريوهات المستقبلية «12»

بقلم جمال حمّور

التمهيد: المشهد السوري بعد 8 ديسمبر «كانون الأول» 2024 وصعود أحمد الشرع

منذ كانون الأول «ديسمبر» 2024 دخلت سوريا مرحلة جديدة تماماً من تاريخها السياسي والاجتماعي، عقب سقوط النظام السابق وبروز قيادة انتقالية بزعامة الرئيس أحمد الشرع، الذي تولّى السلطة رسمياً في كانون الأول «ديسمبر» من العام نفسه. هذه المرحلة لا تشبه أيّاً من المراحل السابقة منذ عام 2011، فقد جاء نموذج الانتقال هذه المرة فريداً ومختلفاً عن التجارب المحيطة؛ إذ لم يكن نتيجة تفاوض دولي مباشر أو انقلاب عسكري، بل نتيجة تحوّل داخلي مدعوم بقبول شعبي وإسناد أممي محسوب. وقد أظهرت تقارير الأمم المتحدة في مطلع عام 2025 أن «سوريا تقف أمام فرصة انتقال سياسي مشروطة، ما تزال مرتبطة بإجراء إصلاحات عميقة وبناء مؤسسات شرعية لتحقيق الاستقرار».

ومع هذا التحوّل، برزت أمام السوريين فرصة تاريخية لإعادة صياغة مفهوم الدولة بعيداً عن الاستبداد والتبعية، وباتت البلاد أمام سؤال مركزي: هل يمكن تحقيق استقرار حقيقي ومستدام بعد عقود من الاستبداد والديكتاتورية والانقسام والحروب؟

النتائج المحتملة:
استقرار نسبي داخلي، مع استمرار بعض التوترات الإقليمية.
الحفاظ على مرونة دبلوماسية لمواجهة التحولات المفاجئة في المنطقة.
إمكانية توسيع نطاق الاتفاقيات تدريجياً إلى السلام الشامل عند تهيئة الظروف الداخلية والخارجية.

المخاطر:
طول فترة الانتقال قد يؤدي إلى تراكم الضغوط الشعبية والمطالب الاقتصادية والسياسية.
استغلال بعض القوى الإقليمية والفصائل المسلحة للمرحلة الانتقالية لتعطيل أي تقدم حقيقي نحو السلام الشامل.

3. السيناريو الثالث: الاتفاق المرحلي المحدود
يفترض هذا السيناريو لجوء سوريا إلى صياغة اتفاقيات أمنية أو مؤقتة مع إسرائيل، تقتصر على الحد الأدنى من القضايا الأمنية، تركز على:
مراقبة الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية.
التعاون في مكافحة الإرهاب والفصائل المسلحة.
ترتيبات مرحلية محددة زمنياً يمكن مراجعتها لاحقاً.
النتائج المحتملة:
تحقيق فوائد ملموسة للشعب السوري دون الدخول في التزامات اقتصادية وسياسية واسعة.
بناء ثقة تدريجية بين الأطراف، مع إمكانية توسيع نطاق الاتفاقيات لاحقاً.
تقليل الاحتكاك مع الرأي العام الداخلي والمعارضة التقليدية.

المخاطر:
محدودية التأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
احتمال تعطيل الاتفاق المرحلي من قبل أطراف إقليمية أو فصائل داخلية غير خاضعة للسلطة المركزية.
استنتاج مبدئي للسيناريوهات
التسريع نحو السلام الشامل هو الأكثر طموحاً، لكنه يتطلب توافقاً داخلياً وإقليمياً قوياً.
الانتقال الطويل أو التدريجي هو السيناريو الأكثر احتمالاً في المدى القصير، لأنه يوازن بين استقرار الدولة والضغوط الداخلية والإقليمية.
الاتفاق المرحلي المحدود يمثل حلاً تكتيكياً يسمح بالتحرك بسرعة دون المخاطرة بمكاسب كبيرة أو التسبب في فوضى داخلية.
يمكن اعتبار هذه السيناريوهات إطارات مرنة للتخطيط الاستراتيجي، حيث يمكن دمج بعضها أو الانتقال بينها حسب التطورات الداخلية والإقليمية المستقبلية.

الخلاصة التحليلية والقراءة المستقبلية
انطلقت هذه الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن مسألة السلام السوري–الإسرائيلي بعد 2024 لا يمكن مقاربتها بوصفها خياراً ثنائياً بين الحرب والسلام، بل باعتبارها نتاجاً لتفاعل معقّد بين الشرعية السياسية، ومتطلبات الاستقرار الداخلي، وتوازنات الإقليم، وحدود الممكن في المرحلة الانتقالية.
ومن خلال تتبّع هذه العوامل، يمكن بلورة خلاصة تحليلية تُضيء على المسارات الواقعية لسوريا في المرحلة المقبلة:

1. استقرار سوريا: مفهوم متعدد الأبعاد
الاستقرار السوري الكامل يشمل ثلاثة أبعاد مترابطة:
الاقتصادي: إعادة بناء البنية التحتية، جذب الاستثمار، وتنشيط التجارة الداخلية والخارجية.
الأمني: سيطرة الدولة على كامل التراب الوطني، وتقليص تهديدات الفصائل المسلحة والتهديدات الإقليمية.
الاجتماعي والسياسي: تحقيق توافق داخلي يسمح بإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وضمان شرعية سياسية فعّالة.
تحقيق الاستقرار في أي بعد من هذه الأبعاد يتطلب تنسيقاً دقيقاً بين السياسات الداخلية والدبلوماسية الإقليمية.

2. الموقف الإسرائيلي وأدواته
في هذا السياق، يتبيّن أن الموقف الإسرائيلي يشكّل عاملاً ضاغطاً دائماً على معادلة الاستقرار السوري، إذ تنظر إسرائيل إلى سوريا من منظور أمني بالدرجة الأولى، وتسعى إلى منع تشكّل بيئة استراتيجية غير قابلة للضبط على حدودها الشمالية. وتستخدم لتحقيق ذلك مزيجاً من الأدوات العسكرية والسياسية والدبلوماسية، ما يجعل الاستقرار السوري مشروطاً، جزئياً، بتفاهمات أمنية مباشرة أو غير مباشرة، وإن بقيت هذه التفاهمات محكومة بسقوف سياسية واضحة.
من الواضح أن إسرائيل لن تسمح باستقرار سوري كامل دون سلام استراتيجي يضمن مصالحها الأمنية. وتتنوع أدواتها في هذا السياق بين:
الضربات العسكرية الانتقائية على أهداف استراتيجية.
استخدام نفوذها الدولي لتقييد التسهيلات الاقتصادية أو العسكرية لسوريا.
الضغط على الأطراف الإقليمية المؤثرة لمنع أي تقدم سريع نحو اتفاقيات شاملة.

3. الدور الحاسم للرأي العام السوري
يبرز الرأي العام السوري بوصفه أحد المحددات الأساسية لأي مسار تفاوضي محتمل. فالحمولة الرمزية والسياسية لقضية الجولان، والتاريخ الطويل للصراع، يجعلان من أي اتفاق شامل مع إسرائيل خطوة عالية الكلفة داخلياً ما لم تُبنَ على مراحل، وتُقدَّم ضمن سردية وطنية تُظهر مكاسب ملموسة وتضمن عدم المساس بجوهر السيادة الوطنية. وهذا الواقع يفرض على الحكومة الجديدة اعتماد خطوات تدريجية ومرحلية لبناء الثقة الشعبية.

في العدد القادم
الحلقة الأخيرة تتمة
الخلاصة التحليلية والقراءة المستقبلية

قناعتنا أن السلطة وحكومتها الانتقالية تعيش مأزقاً حقيقياً. فهي تلبس قناعاً وتقول إنها تمثل الثورة والمستقبل، ولكن المستثمرين السوريين وغير السوريين يرون أن قناعها مخترق ولا يمثل أهداف بناء الدولة.

ضعـــف الاستثمـــار مرتبط بالسياسة الديمقراطية

د. حسين مرهج العمّاش
دكتوراه بالاقتصاد
رئيس جامعة الجزيرة سابقاً
رئيس مكتب مكافحة البطالة
في سوريا سابقاً

طول فترة الإعلان الدستوري كل أشكال الحياة السياسية معطلة حتى انتهاء فترة الإعلان الدستوري مثل المشاركة السياسية وديمقراطية صنع التشريعات وإعادة الاعمار، لأن الإعلان الدستوري حدّد الفترة الانتقالية بخمس سنوات، وهذا يعني ضمناً أن كلّ أشكال بناء الدولة مؤجلة، وتطبيق الديمقراطية التي تعني مشاركة الشعب سياسياً في السلطة غير متاحة.

وبالتالي فإن البرلمان المنتخب غير موجود، وكل القوانين الجديدة يستعاض عنها بالمراسيم الرئاسية، وهي في العرف الدستوري أوامر إدارية ليس لها قبول قانوني كامل لدى المستثمرين السوريين وغير السوريين.

وبكلمة أخرى فإن آلية صناعة التشريعات غائبة أيضاً، فإذا غابت المشاركة السياسية وغابت البيئة التشريعية فمن المؤكد أن الثقة بالأمن الاستثماري ستتدهور.

رأس المال جبان

هذا التعبير شائع لدي الحقوقيين وأصحاب المال، فالمستثمر يهرب من المخاطر السياسية قبل مخاطر الاستثمار الاقتصادي، وقتها نقول إن رأس المال جبان، لأنه لا يوجد رجل عاقل يرمي أمواله في سوق فيه الحقوق ضائعة ومعرضة للضياع بسبب ضعف الحماية وغياب تشريعات التنظيم.

التزييف الإعلامي يجلب المصائب

خلال السنة ونصف الماضية بعد سقوط النظام البائد، ظهرت بالونات إعلامية حول استثمارات ضخمة، وبما أن هذه الاستثمارات لم يتحقق منها شيء على أرض الواقع، فقد أحدث ذلك صدمة سلبية لدى المستثمرين الذي كانوا في صالة الانتظار، ما أدى لتراجعهم، بل هروبهم من السوق السورية رغم الوعود الضخمة من الحكومة.

زبدة الكلام: الاستثمار يمشي وراء السياسة

أصلحوا بيتكم الداخلي حتى يأتي ضيوفكم المستثمرين وإلا سيذهبون إلى جيرانكم.

دون الدخول في مساجلات طويلة وتحليل معمق نحتاج أن نوضح أن الاستثمار والاستقرار السياسي متكاملان، فإذا كانت الحياة السياسية غامضة، أو غير موجودة، فإنه من الطبيعي أن يختفي الاستثمار المحلي والأجنبي، وهذا هو الذي حصل فعلاً في الفترة الماضية منذ سقوط النظام البائد. والمصيبة، أن الارتدادات على الاستثمار لن تكون مؤقتة أو جزئية، بل ستمتد إلى المستقبل مالم يتم معالجة هذ الخلل اليوم. وتقول بعض المؤشرات إن التدفق الاستثماري الموعود قد توقف تماماً وهناك هجرة معاكسة لما تبقى من أموال داخل سورية. إنه لأمر محزن.

ما الوجود؟

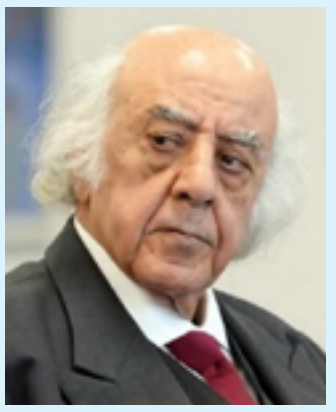

أحمد نسيم برقاوي

الوجود وجودي، وجودنا فقط، أنا وأنت ونحن وأنتم الذين نصنع الوجود الحقيقي.

حين أمنح الوجود صفة الإنساني، بارتباط بوجودي الكلي،أنقل الوجود من حال الهيولى إلى حال الصورة. لولاي لما كان هناك وجود إنساني، الأشياء والأكوان وجود لكن بدوني ليست وجوداً إنسانياً.

حين جعلت الكون موضوعاً لتأملي، وخلقت الأفكار حوله، وأبدعت الأشعار والقصص، وأنتجت النظريات لأفسره وأفهمه، صار الكون إنسانياً.

لا أحد بقادرٍ على أن يمنح الوجود صفة الإنساني إن لم يجعل منه حقلاً من حقول ملاعبه.

القرية التي أمضيت طفولتي فيها مخزونة في ذاكرتي، مكونة عالمي العاطفي، أحن إليها. القرية هذه حقل من حقول وجودي لا تعني شيئاً بالنسبة إلى ابني، أو إلى أمريكي أو إلى أي أحد لم يعش تجربتي أو تجربة مع القرية. عبثاً يحاول الإنسان أن ينقل وجوده الخاص المعيش إلى الآخر. إذاً هناك الوجود الخاص، والوجود الشخصي.

هل أنا حر في أن أحدد وجودي وأرسم سوراً حوله على نحو حر؟ هل أنا قادر على أن أقرر ما ينتمي إلى وجودي وما لا ينتمي؟.

يجمع العاقلون أن الإنسان ألقي في هذا الكون دون استشارة. إنه وجود مادي ممكن روحياً وأخلاقياً ومهنياً، هذا في الأصل، أقصد أصل كل واحد منا، لا أصل الإنسان الأول الذي هو ابن تفاعلات الطبيعة، وأنا من العاقلين، إن وجودي ينمو ويتطور، يغتني عبر التجربة وعبر شروط لا حصر لها، الشروط المادية والمعنوية والثانوية والمصادفية.

وفي معنى أولي أنا كائن لست حراً في أن أحدد وجودي على نحو ما أنا عليه. أو قل: لست قادراً بالأصل على اختيار كل حقول وجودي الوطن، القرية، اللغة، العادات، الاسم، الكنية، المدرسة، المعارف، الإخوة، الأم، الأب، والأولاد.... إلخ.

أجل أنا لم أختر هذا كله، لقد تعينت على هذا النحو أنفاً عني، هذا وجودي الذي تحدد وفق علاقاتي الموضوعية بالعالم. غير أني وجود ممكن كما يقول فلاسفة الوجودية. ولهذا فإن الممكن هو حقل تحقق وجودي الإنساني الحر، وهكذا تمتزج حقول وجودي. ينتمي وجود العامة إلى النمط الأول من الوجود، في الغالب، فيما ينتمي وجود الأنا الفاعل إلى النمط الثاني. فالأنا حين يصير مركزاً لذاته، ويحدد وجوده حراً، دون أن يتحرر الإنسان من السمات المطبوعة، فإنه لا يتعين بوصفه أعلى شكل من أشكال الوجود الإنساني، فكل علاقة حرة أقيمها مع العال – بوصفها موفقاً حراً – تحدد وجودي على نحو خاص، علاقتي بالخلق أجمعين، بالطبيعة بالإنسان، بالمعتقدات. كل علاقة – موقف تجعل من وجودي الإنساني أكثر ثراء واتساعاً وعمقاً. وكل المواقف: الكره والحب والقرف، والخوف والرغبة والإعجاب والحزن والفرح والاستحسان والآمال والأحلام، والتي هي مواقف متغيرة، تعبر عن وجودي الذي لا يثبت على حال.

لا شك أني لا أفرح بقرار ذاتي كما لا أحزن حاملاً نفسي على الحزن، لكن ما يفرحني – أنا -مختلف عما يفرحك وما يحزنني يختلف عما يحزنك، وإن كنا نتفق على بعض ما هو مشترك في الفرح والحزن.

من كل ما سبق ينتج أن صناعة وجودي عملية معقدة ومتشابكة الشروط والأسباب ودائمة العملية. وعبثاً نحاول أو يحاولون اختصار الوجود الإنساني في لحظة أو صفة أو قول أو رأي أو حالة. فالعالم جزء لا يتجزأ من وجودي الخاص، العالم كله الذي أراه وأفكر فيه وأعتقد على أساسه وأحسه وأمتلكه وأعيشه وأتخذ منه موقفاً. حتى ليمكن القول إن العالم الموجود هو العالم الذي يشكل جزءاً من وجودي.

قلمي أيها الفينيق النزق يا صاحب الدروب الكثيرة والكاره للصوى شكراً. حبري أيها الدمع الدم النبع اللغة شكراً. أوراقي نسائي اللواتي يحتفلن باغتصابي سجادة قلبي وصلاتي شكراً. لغتي يا بساط الريح وخاتم سليمان وفانوسي السحري شكراً. شكراً يا معاني وجودي.

قصائد للشاعرة اللبنانية أحلام دردغاني

الزَّهرَةُ عِطْرٌ

تَخْتَالُ الذِّكرَيَاتُ
بُرْدَتُها مُضَمَّخَةٌ بطيْبِ
وَذِكرَى الأَمْسُ حُلُمٌ
دَغْدَغَ مُخَيِّلَتَنا
تَوَسَّمْنَا
عَانَقْنَا أَفْكارَنَا وَقَبَسَ نُوْرٍ
دَاهَمَنَا زَمَنٌ
وَمَضَيْنَا
كَأَنَّنَا...
هَلْ كُنَّا؟...
عَلَّمَتْنَا الحَياةُ أَلَّا نَقِفَ
أَبْوَابُهَا مُشْرَعَةٌ ولَيْسَتْ لَنَا
حَمَلَتْنَا أَفْكَارُنَا حَيْثُ نَشَاءُ
وَمْضَةٌ وسُكُوْنٌ...
فِي غَيَاهِبِ الدُّجَى تَمَخَّضَتْ
فِكْرَةٌ غَادَةٌ
رأْفَةً بِسَنَابِلَ تَقَطَّعَتْ سَلاسِلُ
أَشْرَقَتْ عُيُوْنُ المَهَا بِوَعْدٍ
جَاوَزَ القَيْظُ رُبُوْعاً
لَمَّا تَمُتَّ لِفَصْلٍ
تَشَلَّعَتْ أَوْصالٌ
وهُزِمَتْ مَلامِحُ
كَيْفَ لِلرَّبِيْعِ أَنْ يُزْهِرَ
والأَعْطافُ ذَابِلَةٌ؟؟؟
أَوراقُ الخَرِيْفِ صَغِيرَةٌ
مَتَى نَلتَقِطُ الصُّوَرَ؟

هَرْطَقاتٌ

كُلُّ الأَنْسامِ تَخْفِقُ
هَيْتَ لَكَ
بَعْضُ الشَّذَراتِ بَعْضِي
غَسَقٌ مُحَيَّاكَ
ذَلِيْلَةٌ الصُّعوباتُ
كَمَا الفَجْرُ كذَلِكَ أَنْتَ
خَافِقٌ قَلبِي
نَسائِمُ رَبِيْعٍ
حَقِّقِ الآياتِ
رُبَّ طَرِيْقٍ يَهُذُّ
فِي احْتِضَارِ الشَّوْقِ
أَكِينَتُنَا
كوْنٌ كَائِنٌ بِنَا وَمِنَّا
اتِصَّافُ العَبِيْرِ... لَنْ...
مَرَامُنَا حُبُوْرٌ وَلَحْظٌ
كُنْ ونَحْنُ
كَوْنٌ مُجَرَّدٌ
لا أَكْوانُ.

غَابَةٌ وَلٰكِنْ

تَأْسِرُنا الدُّرُوْبُ
لَمْ نَعُدْ نَأْبَهُ لِلتِّيهِ
فِي انْحِدارِ الوَهْمِ غايَةٌ
لَمْ نَبلُغْ قَرارَها بَعدُ
لا تَظُنَّنِي وَاهِمَةً
أَمْسَكْتُ بِيدِي حقائِقَ
وَرُبَّما حمَاقاتٍ
الغَابَةُ مُتَشابِكَةٌ
رُمُوْزُها انْحِلالٌ
الوَاقِعُ عَابِرٌ
بُؤْرَةُ فَسادٍ اتَّسعَت
وأَزْهَقَتْ رُوحَ حَضارَةٍ
يَغْوِينا الأَمَلُ
لَكِنْ صَخرَةُ الوَاقِعِ تُحَطِّمُ
آمالَنا الَّتِي اندَثَرَت عِنْدَ
شاطِئِ النِّسيانِ...

ضوء على شركة مهاد إنجاز الرائدة في التطوير العقاري

MIHAD INJAZ
CONSTRUCTION & REAL ESTATE INVESTMENT

نينار برس

في زمنٍ تعيد فيه المدن بناء ذاكرتها، وتنهض من بين الركام لتكتب فصلاً جديداً من عمرها، برزت شركة مهاد إنجاز للتطوير العقاري كأحد أعمدة النهضة العمرانية الحديثة، مستندة إلى رؤية مؤسسها ومديرها العام عبد الرحمن أحمد أعرابي، الذي وضع حجر الأساس لمسيرة مهنية اتسمت بالثبات والطموح معاً.

منذ انطلاقتها عام 2014 في قلب مدينة إدلب وبوابة الشمال سرمدا، استطاعت الشركة أن تميّز حضورها من خلال مشاريع بنائية راسخة ومتكاملة، اعتمدت فيها أعلى معايير الهندسة والجودة، فشكّلت إضافة نوعية للمشهد العمراني وأسست لثقة متينة بين الشركة وشركائها والمستفيدين من خدماتها.

ومع انتقال المنطقة إلى مرحلة جديدة بعد التحرير، لم تكتفِ الشركة بتاريخها، بل اتجهت نحو انطلاقة استراتيجية واسعة، مستندة إلى رؤى استثمارية متقدمة تهدف إلى مواكبة احتياجات السوق، وإعادة رسم خطوط الإعمار بجرأة ومسؤولية.

هذه الانطلاقة لم تكن مجرد تطوير في الشكل أو الأسلوب، بل كانت تحولاً نوعياً في فلسفة العمل، يقوم على الابتكار، والاستدامة، وتقديم حلول عمرانية متكاملة، ترسّخ أسس البناء الحديث، وتستجيب لمتطلبات المجتمع المتنامية. واليوم تواصل شركة مهاد إنجاز للتطوير العقاري عبر فتح آفاق جديدة في قطاع التشييد والتطوير، واضعةً خبرتها المهنية وطاقمها الهندسي في خدمة مشاريع تسعى لخلق بيئات سكنية وتجارية ذات معايير عالمية، وبصمة واضحة في مسار إعادة الإعمار.

وتبقى رؤية مديرها العام عبد الرحمن أحمد أعرابي حجر الزاوية في ترسيخ هذا الدور، من خلال منهجية عمل تعتمد الشفافية، والجودة، والالتزام، لتجعل من الشركة شريكاً فاعلاً وموثوقاً في نهضة المنطقة ومستقبلها العمراني.

ريف دمشق. وادي بردى. هاتف: 963 934238206 + - 963 988644166 + - 963 994638179 +

شعب المجرات

عندما يكون في بلدك شعب نصفه زعماء ونصفه يعتبر نفسه من مرتبة الالهة هذا يعني منطقيا أنه بلد بحجم مرتبة (مجرة درب التبانة).

متل الساعة

على الرغم من وجودها كحقيقة واقعة من خلال بناء ومكاتب وكراسٍ وموظفين يحرصون على الحضور إلى تلك المكاتب ومزاولة أعمالهم كالساعة، إلا أن نتائج أعمال لجان حماية المستهلك، التي هي محور حديثنا، على أرض الواقع عملياً بدورها كالساعة: لا بتقدّم ولا بتأخر.

صاحب واجب

لي صديق «صاحب واجب»، كونه اعتاد على المبادرة بالاتصال بي لدعوتي على أركيلة أو كاسة شاي في المقهى، كما اعتاد على الخروج من المقهى بحجّة أنه يتكلم مع صديق والصوت ضعيف، وذلك فقط عندما يأتي الكرسون ليأخذ حساب الطاولة.

غـــشـيـــــم

يشعر أبو الريش بالكثير من الإحباط والاكتئاب لأنه فقير ومعتر، رغم أن أشقاءه بعكسه تماماً؛ فحضورهم الاجتماعي ومعارفهم بارز وطاغ. ويعيد ذلك لكونه لا يحب «الزايحة» أو استثمار عمله الوظيفي لتحقيق ذلك الحضور أو اكتناز الثروة، وهذا لا يزعجه بل يتفاخر به، رغم اتهامه من قبلهم بأنه غشيم ودرويش. إنما جاء مبعث إحباطه فجأة بعد وفاة والده، عندما اكتشف أن اسمه لم يرد بين إخوته على ورقة النعوة بدعوى أنه سقط سهواً. ولدى إظهار انزعاجه، برّر الأشقاء أنه غير معروف كما هم وسط الناس، فأحس برغبة في البكاء لطريقة تفكير أولاد بطن والدته، مضيفاً: «أخشى أن يسقط اسمي عندما أموت . «هنا كسر أشقاؤه جدار الحزن العائلي بقولهم: «من هالناحية لا تقلق، لأننا ما رح نطبع لك نعوة من أصلو... يا غشيم».

من طمر حفر لأخيه!

في اجتماع مجموعة من الوزراء في إحدى الدول على كوكب «فليد» لحلّ مشكلة حفرة كبيرة كان يقع فيها أهالي البلد، قال أحدهم: «أنا برأيي نقف جانب الحفرة، وكلما وقع شخص فيها نخرجه ونأخذه إلى المشفى. فأجابه الثاني: «شو هالذكاء»! لا يا سيدي، نحن بنجيب سيارة إسعاف نقف بجوارها، وعندما يقع أيّاً يكن فيها نضعه في السيارة و «ع المشفى يا أبو فهد». فضحك الثالث قائلاً: «بشرفي إنتو شلّة تحشيش ع الآخر! يعني شو بيصير لو طمرنا الحفرة ورحنا حفرنا وحدة غيرها جنب المشفى؟ هيك بنوفّر وقت وجهد وغاز ومازوت وكهربا وبنزين».

خير إن شاء الله

ما إن تسأل شخصاً، على أي درجة يقف في المجتمع، عن رأيه وتوقعاته لما يمكن أن يحدث، إلا ويقول لك: «خير انشا الله» . وأحياناً تسأل مسؤولاً عن رأيه بالحكومة والوزراء وتوقعاته للقادم مما يحدث في سورية، فيقول: «خير إن انشا الله»، وحتى لو انتقدت بعض المسؤولين بأنهم «مو خرج» أو سألت لماذا لم يرحلوا، ثم سألته عن وجهة نظره بهذه الرؤية، يقول: «خير انشاء الله». وحقيقةً، لم نعد نعرف ماذا تعني هذه الجملة. فهل هي نبرة تفاؤلية فعلاً؟ أم أصبحت كمن يضع خرزة زرقاء حول رقبته اتقاءً للشر وعيون الحساد؟ لكن هل هناك شيء في عيشتنا اليوم يستحق الحسد... أو يستدعي توقّع حصول خير؟ نقول: «خير انشاء الله».

مثقف اكسترا

كثير من محدثي الثقافة والفهم يسعون دائماً لإظهار مدى تمتعهم بالوعي الفرانكفوني والأنكلوسكسوني في استعمال المصطلحات والجمل، وحتى في سماعهم لأغانيها، حيث يحشرون بين كل كلمة وكلمة بعض تلك الألفاظ الأجنبية، بما فيها «الأوكي» و«نو بروبليم»، عندما يجلسون في مجالس أو قعدات ذات بعد مغاير، وخاصة أمام وسائل الإعلام. يحدثونك عن الطرب الأصيل، وشعر أبي تمام والفرزدق، وقهوة الصباح مع فيروز.

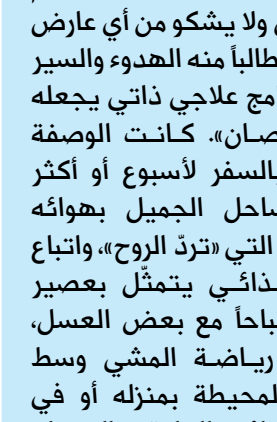

كلام رصاص

نضال خليك

مجنون رسمي

كان الخيار الأخير لصديقي الموظف، رغم خوفه من ردّة فعل المقربين حوله، هو زيارة عيادة طبيب الأمراض النفسية، علّه يجد حلاً لتخفيف حدّة التوتر والوسواس الذي ابتُلي به منذ أن تزوّج وأصبح مسؤولاً عن عائلة قوامها أربعة أشخاص. الطبيب، الذي كان هادئاً، أشاع في نفس مريضه أجواء الهدوء والطمأنينة، مؤكداً أنه سليم ومعافى ولا يشكو من أي عارض نفسي، طالباً منه الهدوء والسير على برنامج علاجي ذاتي يجعله «كالحصان». كانت الوصفة تتجلّى بالسفر لأسبوع أو أكثر إلى الساحل الجميل بهوائه وطبيعته التي «تردّ الروح»، واتباع نظام غذائي يتمثّل بعصير فريش صباحاً مع بعض العسل، وممارسة رياضة المشي وسط الطبيعة المحيطة بمنزله أو في إحدى الحدائق العامة، والابتعاد عن أي جو يسوده التوتر كالشجار مع الموظفين حيث يعمل أو مع المارّة. كما نصحه بتناول وجبة غداء غنيّة بالبروتين، ولا بأس من السلطات، والقيلولة ساعتين بعد الغداء، والنوم باكراً، وتجنّب الأخبار المزعجة وخاصة على الفضائيات، وتعويد النفس على شرب كوب أو كوبين من الحليب يومياً، وعدم إيلاء شائعات الغلاء أو ارتفاع سعر هذه المادة أو تلك أي اهتمام. صديقي، وبعد حساب تكلفة تلك الوصفة، تبيّن له أنه يحتاج إلى 700 دولار فوق أجرة الطبيب، فشكر الطبيب على جهوده الشخصية، لأنه اقتنع فعلاً بأنه ما يزال سليماً معافى، إذ إنه لو طبّق إرشادات الطبيب «سيهستر» من كثرة الديون والهموم التي ستبتليه وتجعله «مجنون رسمي».

روائع بالميرا للمنتجات البيتونية
Palmyra Masterpieces
AL - ISSA COMPANY
روائع بالميرا
● مراحل الإنتاج مؤتمتة بشكل كامل بطرق حديثة ومتطورة
● اختيارنا للمواد الأولية والخامات الرئيسية يعطي منتجاتنا جودة عالية

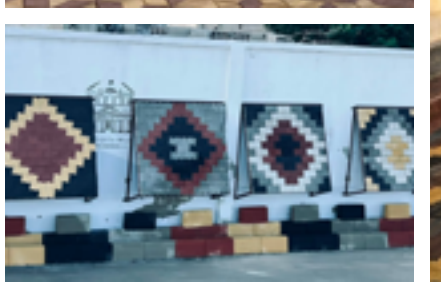
ريف دمشق. مدينة عدرا الصناعية . القطاع الخامس. هاتف: 963 937690002 +

NINAR PRESS نينار برس نضيء الحقيقة
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام
رقم 420 تاريخ 2025/10/6

المشرف العام
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسك أورفه لي
خالد الوهب
فتون خربوطلي
خالد المحمد
خالد وليد معماري

مدير العلاقات العامة والتسويق
محمود العساف
«أبو خالد الخابوري»

الإخراج الفني:
نصر الشيخ علي

www.ninarpress.net
x.com/ninarpress
@ninarpress6281
facebook.com/ninarpress
t.me/ninar_press
+90 543 430 55 31
+ 963 981 43 46 20
ceo@ninarpress.net

الطباعة: مطبعة دار العلم ـ دمشق
العمليات الفنية
Tel. +963 11 22 68 100
Mob. +963 9 33 678 100
BEST PRESS